E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || AIF: 0.93 || isi 2024: 1.223

التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي في تشاد

Contemporary partisan competition and challenges to national unity for political stability in Chad

د. آدم عبدالله عمر: محاضر بجامعة أنجمينا قسم القانون والعلوم السياسية

أ. عمر محمد عمر الجزولي: محاضر بالمعهد العالي لإعداد المعلمين بقسم التاريخ ببنغور، تشاد

Dr. Adam Abdallah OUMAR: Department of Law and Political Science, N'Djamena University, Chad

Email: tamoukissa93@gmail.com

Mr. Oumar Mahamat Oumar ALDJAZOULI: The Higher Institute for Teacher Training in Bangor, Chad Department of History

Email: Oumaraldjazouli@gemail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1094

المستخلص:

جاء البحث تحت عنوان (التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي في تشاد) تكونت الدراسة من اجل النضال الوطني والتنافس الحزبي والتحديات المعاصرة، لان التاريخ السياسي التشادي حافل بعدد من التغييرات السياسية التي كانت ملطخة بالدماء، رغم ممارسة الديمقراطية فيها، وعند متابعة الخطوات السياسية منذ الاستقلال وضعت القوانين المتعددة لتسيير أمور البلاد، ومشاركة الأحزاب السياسية، فبعد الاستقلال شهدت جمهورية تشاد اول دستور عام 1960م واستمر العمل به حتى عام 1962م. فمنذ تلك الفترة شهدت تغيرات في نظام الحكم منها نظام حكم الحزب الواحد والحكم العسكري وبدأت مشاركة الجبهات السياسية المسلحة والفعاليات السياسية المدنية ووضع ميثاق وطني في البلاد ليشمل مشاركة القوى السياسية كالأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والإدارات الاهلية والشخصيات المرجعية وكوادر الدولة في بناء الوحدة الوطنية داخل وخارج تشاد لاستقرار البلاد، لان الدولة تعيش في مرحلة عدم الاستقرار في عالم تسوده الكثير من المظاهر الإنسانية لان نتائجها وخيمة في الزمن المعاصر، لان الوحدة والسلام والتضامن جميعها مرتبطة ببعضها البعض. توصل البحث إلى مجموع من النتائج أبرزها: التحالفات والتكتلات الحزبية في عهد الاستعمار هي سمة بارزة في نشاط الأحزاب للوصول الى السلطة لخدمة المستعمر الفرنسي رغم تظاهرها بروح التنافس السياسي إلا انها موجهة من قصر الإليزيه عبر عناصر غير تشادية حاملة للجنسيتين الفرنسية التشادية؛ إن غالبية الأحزاب السياسية التشادية نشاطها محدود إلا في فترة الانتخابات. أوصى البحث بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة تشجيع الباحثين في مجال تاريخ تشاد الحديث والتوسع في البحوث العلمية حتى يتسنى لكل الباحثين الحصول على معلومات مهمة عن بلادهم.

الكلمات المفتاحية: بناء الموافقات – دور الأحزاب السياسية – حركات الكفاح المسلحة – ضعف الاحزاب السياسية – التحديات السياسية – التأثير على الأمن والاستقرار

Abstract:

The research came under the title (Contemporary partisan competition and the challenges of national unity on political stability in Chad) the study consisted of national struggle, partisan competition and contemporary challenges, because Chad's political history is full of a number of political changes that were stained with blood, despite the practice of democracy in it, and when following up the political steps since independence, multiple laws were developed to run the affairs of the country, and the participation of political parties, after

independence, the Republic of Chad witnessed the first constitution in 1960 and continued to work until 1962. Since that period, it has witnessed changes in the system of government, including the one-party system of government and military rule, and the participation of armed political fronts and civil political actors began and the development of a national charter in the country to include the participation of political forces such as parties, civil society associations, civil administrations, reference figures and state cadres in building national unity inside and outside Chad for the stability of the country, because the state is living in a phase of instability in a world where many human manifestations prevail because its consequences are dire in contemporary times, because unity, peace and solidarity are all linked to each other.

The research reached a set of results, the most prominent of which are: 1- Party alliances and blocs in the colonial era are a prominent feature in the activity of parties to reach power to serve the French colonizer, although they pretend to be in the spirit of political competition, but they are directed from the Elysee Palace through non-Chadian elements with dual French-Chadian citizenship. 2- The majority of Chadian political parties are limited except during the election period.

The research recommended a set of recommendations, the most prominent of which are: the necessity of encourage researchers in the field of Chad's modern history and expand scientific research so that all researchers can obtain important information about their country.

Keywords: Building consents - The role of political parties - Armed struggle movements - The weakness of political parties - Political challenges - The impact on security and stability

المقدمة:

إن الأحزاب السياسية في تشاد نقطة محورية لكل السياسيين وصناع القرار السياسي سواء كان في الداخل أو في الخارج، وقد لعبت الأحزاب السياسية تنافسا وتحديات على الاستقرار الوطني التشادي، وفي عام 1990م وصلت الحركة الوطنية للإنقاذ لسدت الحكم، وخلعت أو طلعت النظام الدكتاتوري في البلاد، وظلت البلاد بنظام ديمقراطي وتعددت الأحزاب السياسية وبدأ التنافس والتحدي لأجل الوصول الى الهدف ومن خلال ذلك جرت عدة تحديات بين الأحزاب السياسية القديمة المستنبطة بأفكار المستعمر الفرنسي، والأحزاب السياسية الوطنية المعاصرة، وكل حزب يريد الوصول الى الغاية المطلوبة، أما الأحزاب السياسية بعد الحكم العسكري تظهر بنظام الحزب الواحد أي الدكتاتوري، وفي عهد الحرية والديمقراطية ظهرت التعددية الحزبية وتكونت الأحزاب السياسية وبدأت تمارس أنشطتها، ولكن ينقصها الارشاد الكافي وغياب الوعي السياسي والوطني للمواطنين وانعدام مفاهيم الأفكار الحزبية البناءة لتطور البلاد والشعوب والتقدم الى الامام.

مشكلة البحث:

يصعب التقديم الحقيقي لتطور الفكر السياسي في تشاد، وليس من السهل أيضاً تتبع الأحوال الأولى للأحزاب السياسية بدقة، وبالرغم من ذلك إن البحث يعالج موضوعاً سياسياً يتعلق بحياة الأحزاب السياسية في تشاد والصراع السياسي على الساحة السياسية التشادية. كما أوضح بأن سبب اختيار الموضوع البحث للأسباب التالية:

- معرفة الاختلاف المسميات الأحزاب كفدرالية واشتراكية وديمقراطية
- الإلمام بالبرامج السياسية لبعض من الأحزاب السياسية.

ومن الصعوبات التي واجهتني عند إعداد هذا البحث ندرة الكتب المكتوبة عن تاريخ تشاد وعدم توفرها في المكتبات العربية بأنجمينا. والمتوفرة منها باللغة الفرنسية، مما جعلني أبذل قصارى جهدي للحصول على مصادر البحث.

أهداف البحث:

- التعرف على الأحزاب السياسية التشادية ومراحل تطورها.
- التزود بمبادئ وبرامج الأحزاب السياسية التشادية.
- معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين الأحزاب السياسية التي نشأت في تشاد.
- أثر هذه الأحزاب على التطور السياسي في تشاد.

- إبراز دور الأحزاب السياسية التشادية.
- جمع المعلومات وكل ما يتعلق بالأحزاب لتسهيل تناولها وتداولها بين القراء.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: في فترة ما بين 1990–2007م.
- الحدود المكانية: تجرى هذه الدراسة في تشاد تحديدا.

المبحث الأول: صعوبة بناء توافقات مستقرة في ظل التنوع الحزبي

الحالة السياسية في تشاد في ظل الإدارة الفرنسية قد اتسمت بالظلم والقهر للشعب التشادي، والاستخفاف بقدرة وإمكانيات القوى الوطنية، فلقد أهملت أنظمة الحكم الاستعماري في تشاد التنمية والتعليم وشجعت الصراعات الحزبية بين أبناء الوطن الواحد، رغم أنها موجهة من فرنسا ولكن جعلت رؤيتهم واتجاهاتهم مختلفة في الحصول على الاستقلال الكامل للبلاد، كما حاربت الإدارة الاستعمارية الثقافية الوطنية والقيم الدينية لأفراد المجتمع التشادي.

وحقيقة لا يمكن فصل الحياة السياسية عن أقطار إفريقيا الغربية والاستوائية، ففي ذلك الوقت كانت الدول الإفريقية المستعمرة من قبل فرنسا مقسمة إلى أقاليم والتي على رأسها الإداريين الفرنسيين، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية طرأت تغيرات على العالم عامة وإفريقيا بصورة خاصة، فقد فر الجنرال ديقول إلى لندن، وأسس حكومته في المنفى وأنضم إلى دول الحلفاء ضد دول المحور. ووجه الجنرال ديقول نداءاً للمستعمرات الفرنسية بالانضمام إلى جانبه وتعهد لشعوب المستعمرات بمنحهم الاستقلال التام بعد نهاية الحرب إذا انتصرت فرنسا.[1]

كانت هذه الخطوة الأولى لنضال التشاديين للتخلص من الاستعمار الفرنسي، حيث لبو نداء الجنرال "ديقول" ووضعوا كل الامكانيات السياسية والاقتصادية والبشرية تحت تصرف فرنسا الحرة.

التاريخ السياسي في تشاد حافل بعدد من التغييرات السياسية ملطخ بالدماء، رغم ممارسة الديمقراطية فيها، وإن الانتخابات هي الدليل الثابت للديمقراطية، وعند متابعة الخطوات التاريخية منذ استقلال وضعت القوانين المتعددة لتسيير أمور البلاد في تشاد بمشاركة الأحزاب السياسية. فبعد الاستقلال شهدت جمهورية تشاد أول دستور عام 1960م واستمر العمل به حتى عام 1962م. فمنذ تلك الفترة شهدت تغيرات في نظام الحكم منها نظام حكم الحزب الواحد والحكم العسكري وامتدت في الفترة من 1963 – 1977م، وبعدها ظهرت اتفاقية الخرطوم في عام

[1] Rober Cornevin (1973): l'Afrique noire de 1919 à nos jour-passe, universitaires de France, Page 138.

1978م حيث وضع الميثاق الأساسي كدستور للبلاد، ثم تلاه القانون الأساسي في عام 1982م، وفي 19/12/ عام 1989م وضع الحزب الأحادي الحاكم الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة UNIR دستور ليقود به الدولة وتم الاستفتاء عليه لأخذ موافقة الشعب [1].

وبسقوط نظام "حسين هبري" في ديسمبر 1990م، وصلت حكومة الإنقاذ إلى السلطة بقيادة الرئيس "اديس ديبي اتنو"، وبمشاركة الجبهات السياسية المسلحة والفعاليات السياسية المدنية وضع ميثاق الوطني في عام 1991م. وفي المؤتمر الوطني المستقل الذي انعقد في عام 1993م بمشاركة الحركة الوطنية للإنقاذ وبمشاركة القوى السياسية كالأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والإدارة الأهلية والشخصيات المرجعية وكواد الدولة، تم وضع الميثاق الانتقالي، وأخيراً الدستور الحالي وبمشاركة كل أبناء تشاد بغرض إنهاء الفترة الانتقالية والانتقال إلى الممارسة الحقيقية للديمقراطية في البلاد.

دور الأحزاب السياسية:

لقد ذكرنا أن الانتخابات هي الدليل الثابت والخيار الأمثل لتطبيق النظام الديمقراطي. فمن الناحية العملية فهي طريقة قديمة ولكنها تطورت بمرور الزمان والتجارب الزمنية، فمن خلال اللمحة التاريخية للانتخابات الماضية في تشاد، يوضح لنا دور الأحزاب التشادية وأثرها، فمنذ فجر الاستقلال عرفت تشاد ديمقراطية تعددية حزبية، وهذه الطريقة من الديمقراطية ينقصها كثير من الوقت، لأن القائمين بأمرها يسعون في تنفيذها إلى تحقيق مآربهم ، فلذا فقد نقلت البلاد فيها بعد نظام الحزب الواحد المفروض على البلاد من قبل الحزب التقدمي التشادي / التجمع الديمقراطي الأفريقي وهو أيضاً موجه من قبل المستعمر ، فلذا صدر القانون رقم 3 رج و د بتاريخ /19كانون الثاني/يناير 1962م تم فيه حل كل الأحزاب السياسية في تشاد ما عدا الحزب الحاكم، وبعدها تعاقبت على رأس الدولة أنظمة مختلفة، مثل الحركة الوطنية من أجل الثورة الثقافية والاجتماعية (MNRCS) وتلاها المجلس الأعلى العسكري (CSM) حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (GUNT) والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال والثورة (UNIR) وهذه الأنظمة حدث من حريات التعبير والممارسة الديمقراطية[2].

أما عن النشاطات الحزبية، فلقد مارست الأحزاب الانتخابات منذ ظهورها في تشاد ففي عام 1946م شاركت الانتخابات التشريعية المستمرة الاختيار الممثل لما وراء البحار في الجمعية

---

[1] Tchad et culture: n° 150-35 Emme année, Mai 1996 imprimerie IDT – N'djamena Tchad, page 2-3

[2] كردى شمس، آدم (1992): التضامن والديمقراطية ضرورة حتمية لبناء تشاد، بنغازي، مجلة يونس، منشورات جامعة قار، ص17-28.

الوطنية الفرنسية والتي تخص إقليمي أوبانجي شاري وتشاد فانتخبوا "غبريل ليزيت" كعضو وذلك بفوزه بحوالي 6827 صوت من مجموع 14011 ناخب.

وأيضاً في الفترة من ديسمبر 1964م إلى يناير 1947م المشاركة في انتخابات المقاطعات لاختيار الممثلين للشعب من المواطنين للعمل في البرلمان الثاني المتواجد في إفريقيا، فالبرلمان الأول ينتخب فيه الفرنسيين ذو النزعة الأفريقية، وهو ممثل واحد فقط المنطقة في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وذلك في 2 يناير 1956م عقدت الانتخابات التشريعية بعد حل البرلمان، فقد شارك فيها الحزب الديمقراطي الأفريقي التشادي، وهذا الحزب يضم أغلب أعضائه من أبناء جنوب البلاد، مما زاد النعرة الإقليمية جنوب – شمال، وأيضاً عند الانتخابات الدستورية لجمهورية فرنسا بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 1958 م شارك فيها كل شعوب ما وراء البحار وكان من ضمن المشاركين شعب تشاد، وفي تشاد ظهرت نتيجة الانتخابات كالاتي:- 387 818 مسجلين في دفاتر الإحصاء نسبتهم 66% والذين أدلوا بأصواتهم بنعم حوالي 803,355 مقابل 14.032 صوتاً بلا، وأغلب الذين صوتوا من مناضلي حزب الاتحاد الوطني التشادي[1].

أما عن الانتخابات التشريعية بتاريخ 1959/05/31م كانت نموذج خاص للانتخابات حيث حاز الحزب التقدمي التشادي / التجمع الديمقراطي الإفريقي RDA/ PPT على 57 نائب من جملة المقاعد الكلية 85 مقعداً، ولم تحصل الحركة الاشتراكية الإفريقية (MSA) حتى على مقعد واحد، مع العلم بأنها تعتبر من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، وذات جماهير عريقة. مما يدل على عدم الشفافية والحرية في هذه الانتخابات، وكذلك من ضمن الممارسات الانتخابية في يوم 15 يونيو 1959م بدأت الانتخابات الرئاسية حيث شارك فيها على حسب نص الدستور التالي (مجموعة محددة وهي البرلمانين وعمدة البلديات ومستشاري البلديات ومستشاري المناطق الريفية) والمعروف أن هؤلاء يمثلون طبقات المجتمع المدني والسياسي، وقد فاز في هذه الانتخابات الحزب الحاكم RDA/ PPT بنسبة 99.6%[2].

حركات الكفاح المسلحة:

ومنذ تلك الفترة مرت البلاد بالحكم العسكري وبعدها تقسمت البلاد إلى مقاطعات يحكمها مسلحون وتلتها الحكومات الانتقالية ثم عهد الرئيس "حسين هبري" وتميز بنظام الحزب الواحد، ولقد خسرت فيه الانتخابات الدستورية في كانون الاول/ديسمبر 1989م، وكانت المشاركة نسبة

[1] Tchad Et Culture: N° 150, Reference Mentionne Avant, Page 20 – 21.

[2] كردى شمس، آدم (1992): التضامن والديمقراطية ضرورة حتمية لبناء تشاد، مصدر سبق ذكره من 17–27.

92.17% والمنتخبون بـ"نعم" بنسبة 99.94% من مجموع المنتخبين بـ"نعم" مقابل نسبة 0.06 صوتوا بـ"لا"، وكان هذا التصويت للدستور وفي نفس الوقت يعتبر انتخاب لرئيس الجمهورية لولاية حكم تستمر لمدة سبعة أعوام وبعدها في 8 حزيران/يونيو 1990م أجريت الانتخابات البرلمانية شبه الديمقراطية، حيث فاز فيها أشخاص من غير قيادي الحزب الحاكم وسقط أنصار الحزب الحاكم في دوائرهم، للعلم أن حملة دعاية انتخابية سبقت الاستفتاء الدستوري والانتخابات البرلمانية واستعملوا فيها كل وسائل الإعلام واللقاءات الميدانية المباشرة مع المواطنين[1].

وفي عهد الرئيس "ادريس ديبي اتنو" أي بعد عامين من دخول الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) استيلاءها على السلطة في عام 1990م، وفي بدايتها كانت الفترة الانتقالية التي اتسمت بمرحلتين:

- الأولى تبدأ من 1990م إلى 1992م
- والفترة الثانية من نهاية المرحلة الانتقالية الأولى 1993 – 1996م

وكان دستور البلاد الميثاق الوطني وصدور قانون تكوين الأحزاب، أما المرحلة الانتقالية الثانية حيث انعقد المؤتمر الوطني المستقل CNS في الفترة من 15 كانون الثاني/يناير إلى 17 نيسان/أبريل 1993م والذي شارك فيه كل الأحزاب والجمعيات المدنية وقد تضمن المؤتمر خمسة (5) قرارات أساسية وهي: استقلالية المؤتمر الوطني ووضع الميثاق الانتقالي ودفتر المهام للحكومة الانتقالية وانتخاب رئيس الوزراء وأعضاء المجلس الأعلى الانتقالي من داخل المؤتمر وإعادة بقايا جثة فرنسوا تمبلباي بصفته أول رئيس لتشاد بعد الاستقلال إلى مسقط رأسه. وبالفعل انتخب رئيس الوزراء الانتقالي د. عبد الكريم فديل منقار وانتخاب البرلمان المؤقت وهو المجلس الأعلى الانتقالي على حسب المادة (70) من القانون الانتقالي وعددهم 60 عضوا ممثلين للمجتمع التشادي.

كان أول إحصاء انتخابي في عام 1995م ونظرا لبعض من الأخطاء فقد ألقي نهائياً وأعيد هذا الإحصاء من جديد في الفترة من ديسمبر 1995م إلى يناير 1996م.

في 31 مارس 1996م أجريت الانتخابات الدستورية وهي بدائية المرحلة الديمقراطية الحقيقية في عهد الحرية والديمقراطية، وكان الإقبال شديداً من قبل التشاديين، حيث أدلوا بنعم للدستور بنسبة 63.50% وفي المقابل نسبة 36.50% لا، وسبق هذا الاستفتاء الدستوري حملة توعية لسكان من قبل الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، بالتضامن مع الحكومة في الفترة من 29 شباط/فبراير 1996م إلى 28 آذار/مارس 1996م، وهي من ضمن الممارسة الفعلية للديمقراطية الحقيقية في تشاد، حيث فاز الرئيس "إدريس ديبي اتنو" في الدور الأول وحصل على

[1] Tchad Et Culture: N 150, Reference Mentionne, Avant Page 21.

43.80% ويليه "كموقي ودال عبدالقادر" حصل على 12.39% لعدم حصول الفائز على أكثر من 50% صعد الأول والثاني للدور الثاني ، حيث أقيمة انتخابات الدور الثاني في 3 يوليو 1996م بين الفائزين ففاز فيها الرئيس إدريس ديبي اتنو على منافسه ودال عبدالقادر وحصل على نسبة 85% وبالفعل تم تنصيبه كرئيس للدولة في 8 آب/أغسطس 1996م. وكان عدد المنافسين له في هذه الولاية الأولى خمسة عشر مترشحاً، وتبنى الفائز في حملته الانتخابية شعار (فلنبني تشاد جميعا) كقاعدة أساسية طيلة الحملة الانتخابية التي استمرت دعايتها لمدة شهر من 2 مايو إلى 31 مايو 1996م[1].

وكذلك جرت الانتخابات البرلمانية في دورتين أول برلمان تشادي ديمقراطي وكانت حملة الدعاية الانتخابية للدور الأول في ديسمبر 1996م وانتخابات الدورة الأولى في 15 كانون الثاني/يناير 1997م وانتخابات الدورة الثانية في 23 فبراير 1997م. وهذا البرلمان هو الجمعية الوطنية وتضم (125) مائة وخمسة وعشرون نائباً، ونصب هذا البرلمان رسميا في يوم 4 أبريل 1997م وأعضاءه الفائزون ينتمون إلى إحدى عشرة حزباً وهي:

الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) والاتحاد من أجل التجديد والديمقراطية (URD) والاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتجديد (UNDR) والاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية (UDR) والحزب من أجل الحريات والديمقراطية (PLD) والتجمع من أجل الديمقراطية والتقدم (RDP) والتحالف الوطني لأجل الديمقراطية (AND) والوفاق الوطني والديمقراطي (CNDS) والفدرالية من أجل العمل للجمهورية (FAR) والمساهمة التشادية من أجل والاشتراكية (ACTUS) والاتحاد الوطني من أجل التجديد في تشاد (UNRT)[2]

والمرحلة الثانية من الممارسة الديمقراطية الحقيقية لهذا العهد، بدأت بالإحصاء الانتخابي في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير 2001م إلى 27 شباط/فبراير 2002م في كل الأراضي الوطنية وفي خارج البلاد واستمرت لمدة شهر كامل تجول المسجلون في المنازل من باب إلى باب، وأقيمت بعد ذلك الانتخابات الرئاسية في يوم 20 أيار/مايو2001م حيث فاز بالولاية الثانية المرشح إدريس ديبي اتنو من الدور الأول بنسبة 63.17% ونافسه سبعة من المترشحين. وقبل الانتخابات التشريعية للولاية الثانية وبطلب من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية أعيد مراجعة القوائم الانتخابية في الفترة من 17 – 31 كانون الاول/ديسمبر 2001م، لإحصاء الذين لم يتمكنوا من التسجيل في المرة السابقة، وكذلك تسجيل من أكملوا الثامنة عشر عاماً في هذه الفترة.

---

[1] Tchad Et Culture: Reference Mentionne Avant, Page 20.

[2] Le Progrès (Quotidien): Numéro Spécial Du 1 décembre 2002, N'djamena-Tchad, Page 5.

المبحث الثاني: ضعف الاحزاب وغياب ثقافة التسامح السياسي

تعيش البشرية اليوم مرحلة من عدم الاستقرار في عالم تسوده الكثير من المظاهر الإنسانية، والتي تقدر بنتائج وخيمة في تاريخنا المعاصر. وقد تضاعفت حدة الآلام والجراح عبر العالم، بسبب عدم الاستقرار بدون أن تعالج بشكل حاسم، وفي رأي المتواضع أن هذه الوضعية تشكل مأساة خطيرة، ومظهر من مظاهر الظلم الصارخ، فنجد المضطهدون والمعذبون في إفريقيا وفي آسيا وبلدان الكاريبي، بل حتى فيما يسمى بأوروبا وأمريكا المتحضرتين ما زالوا يعانون بصمت من مظاهر حقوق الإنسان.

إن الوحدة والسلام والتضامن جميعها مرتبطة ببعضها البعض، وعلينا ألا نخلط بين الحق والباطل، كما يتعين علينا مواصلة النضال في سبيل التسامح والحوار والعدل والمساواة، والتي تشكل كلها حلقات مرتبطة، وستؤدي إلى السلام والوحدة والتضامن. إن بلادنا تشاد قد دخلت في حروبات أهلية منذ السنين الأولى بعد الاستقلال الصوري. ولقد تم التخطيط لها، لذلك كان تخطيطاً محكماً من الخارج بهدف واحد، ألا وهو استغلال الثروات المشروعة للشعب ونهبها، والسيطرة على خيرات البلاد من الماس وغيره، وبما أن هذه الحروب التي فرضت علينا لم تكن حروباً قبلية ولا دينية، فالتاريخ يشهد أن بلدنا تشاد قبل دخول المستعمر، كانت تسوده المحبة والوئام والتأخي والعيش في انسجام، وكنا نتقاسم كل ما نملكه بين المسلمين والمسيحيين والفئات الأخرى[1].

معالجة التحديات السياسية:

والسبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو السعي الجاد لإقامة حوار صادق وشامل من أجل الاتفاق على أهداف مشتركة ومقبولة فيما بيننا، بيد أن هذه الأهداف المشتركة يجب أن تأخذ في الحسبان الظروف المتغيرة التي تسود العالم، فعلى سبيل المثال فإن انهيار جدران برلين كان بمثابة منعطف هام، حيث ساهم في تغيير مسار السياسة الدولية بصفة عامة والأوربية بصفة خاصة، وهذا من حد ذاته برهان ساطع على أن جدران الأسمنت لا يمكن أن يحقق السلم وحسن الجوار.

وإن الديمقراطية هي العدل والسلم وحقوق الإنسان، وهي التي بمثابة ركيزة من أجل تأسيس عالم أفضل، ولا يمكن تحقيقه بدون تفاهم يقوم على أساسه الديني ويبنى على التسامح ونبذ

[1] سامورا، محمد (2000م): مساهمة الحوار في دعم السلم، طرابلس: مجلة التواصل (قضايا ثقافية شاملة) – السنة 3 – العد 10، ص6.

الانتقام، كما قال أحد الكتاب: إن مسلسل التصالح يرتكز على ضرورة إعادة العلاقات، والبدء في مسلسل من شأنه أن يقضى إلى علاج اجتماعي وروحي[1].

لقد حثت الحكومات التي تعاقبت في تشاد منذ الاستقلال، إلى الطريق الذي يؤدي إلى الوحدة والسلام والتضامن، رغم اختلاف سياساتها والتعدد في طرق البحث، فحكومة "فرنسوا تمبلباي" بعد أن انتهجت سياسة الحزب الواحد وأدخلت عدم الرضا في الأوساط الشعبية، وخاصة عندما شعر سكان بعض من المناطق بأنهم مهمشين، ولم يجدوا نصيبهم في ثروات البلاد، مما أدى إلى قيام انتفاضة شعبية في منطقة منقلمي بمحافظة قيرا، واندلاع ثورة مسلحة في منطقة وداي، شرعت الحكومة بإرسال وفود للصلح بغرض إعادة السلم والأمان[2].

وبعد أن اندلعت ثورة فرولينا بمدينة نيالا بالسودان ففي 28 تشرين الثاني/نوفمبر1972م قطعت حكومة "تمبلباي" العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل واحتضنت الدولة العربية المعمول الأساسي لثورة فرولينا هدفها في ذلك البحث عن السلام، وكذلك قام النظام العسكري الحاكم في أنجمينا أنذاك بتوقيع الميثاق الأساسي لاتفاقية الخرطوم للسلام مع مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (CCFAN) بقيادة حسين هبري في 17 أيلول/سبتمبر1977م، وبمسعى طيب لأبناء البلد من خلال سلسلة من الاجتماعات هي مؤتمر كانون الأول وكانون الثاني وأخيراً مؤتمر لاغوس حيث تمت المصالحة الوطنية بين الفرقاء المتنازعين، ونتج عنها اتفاقية لاغوس في 21 آب/أغسطس 1979م وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية برئاسة قوكوني وداي. ويعتبر انعقاد منتدى الكوادر في مايو 1981م بوزارة الخارجية في أنجمينا، والذي استمر لمدة أسبوعين لدراسة مستقبل تشاد بغرض التنمية والسلام، ففي هذا المنتدى تم حل الجبهات العسكرية وتسليم جنودها إلى الحكومة، لبناء جيش وطني يسعى للسلام والوحدة[3].

في عهد الدكتاتور حسين هبري، سعى حسبه الحاكم الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال والثورة (UNIR) بعد استيلاءه على السلطة عسكرياً عام 1972م، في البحث من أجل السلام والوحدة فبدأوا بإعادة اللاجئين التشاديين من الكمرون والسودان ونيجيريا، وكذلك اتفاقية صلح مع الآتي:- في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1985م توقيع اتفاقية صلح بين المجلس الديمقراطي الثوري

---

[1] سامورا، محمد 2000م: مساهمة الحوار في دعم السلم، طرابلس، المرجع السابق، ص 6-9.

[2] الترجمة من المصدر السابق:

Nahassoum Goual 1995: 300 dates d’histoire au Tchad–collection l’histoire – pour tous éditions, CEFOD, Ndjamena, page 42.

[3] الترجمة من:

Nahassoum Goual 1995: 300 dates d’histoire au Tchad–collection l’histoire, référence mentionne avant, page 53.

/ لجنة التنسيق بقيادة محمد سنوسي خاطر، وفي 28كانون الأول/ديسمبر1985م توقيع اتفاقية صلح مع الجبهة الديمقراطية التشادية الجنرال ينقي جوقو وأيضاً مع مجموعة الجنرال كموقي ودال عبد القادر بصفته نائب رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية وأخيراً مع تجمع عدة جبهات يسمى الجبهة الوطنية التشادية (FPT) بزعامة الشيخ ابن عمر في نوفمبر 1989م[1].

أما في عهد الحرية والديمقراطية كانت بداية التقدم في الديمقراطية الحقيقية مع تشكيل الحكومة الانتقالية التي قادها عبد الكريم فديل منقار كأول رئيس وزراء انتقالي منتخب من قبل الجمعية العمومية للمؤتمر الوطني المستقل (CNS) وهو مكلف تطبيق قرارات المؤتمر الوطني.

ويعتبر هذا المؤتمر أكبر تجمع تشادي للمصالحة الوطنية ومن ضمن مساعيه لجمع الشمل والسلام، حيث قامت اللجنة المكلفة بإدارة المؤتمر الوطني بدعوة فصائل المعارضة المصلحة للمشاركة ونذكر منها: لجنة المرجعية الوطنية من أجل السلام والديمقراطية (CSNPD) بقيادة كيتي موييس والجيش الأساسي من أجل الاستقلال والديمقراطية (AFID). وبعدها سمعت الحكومة للبحث عن السلام، ففي 13 تشرين الأول/اكتوبر1993م تم توقيع اتفاقية سلام مع الجبهة الوطنية التشادية (FNT) بقيادة رئيسها الدكتور الحارث بشر علي وتم تجمع جنودها في مدينة أبشة، وكذلك في 16 تشرين الأول/اكتوبر 1993م وقعت اتفاقية صلح مع اللجنة الوطنية للإصلاح (CNR) بقيادة العقيد عباس كوتي يعقوب بوساطة من الحكومة السودانية والليبية، وبعد أقل من شهر قيل أنه مات عند مواجهته للشرطة العسكرية في محاولة القبض عليه.

وفي 31/8/1994م بعد عدت جلسات في مدينة بانقي وقعت الحكومة مع كيتي موييس رئيس جبهة اللجنة الوطنية من أجل السلام والديمقراطية (CSNPD) بعد غياب دام أكثر من عامين خارج البلاد[2].

وطبقاً لأول إعلان لرئيس الجمهورية إدريس ديبي اتنو في 1990/12/4م ولاحترام متطلبات المؤتمر الوطني المستقل لتأمين الحريات، قد منحت الدولة تصاريح لأكثر من مائة حزب وأكثر من 1500 من جمعيات المجتمع المدني، لتمارس نشاطها بحرية في كل الأراضي الوطنية، والسماح بحرية التنقل وحماية الأفراد وممتلكاتهم فلذا تم نزع البوابات العسكرية على الطرق في

---

[1] الترجمة من:

Nahassoum Goual 1995: 300 dates d’histoire au Tchad–collection l’histoire, référence mentionne avant, page 64–65.

[2] الترجمة من:

Nahassoum Goual 1995: 300 dates d’histoire au Tchad–collection l’histoire, référence mentionne avant, page 61–64.

داخل البلاد، ما عدا التي في الحدود مع الدول المجاورة، ولضمان أمن المواطنين أجريت عدة عمليات تفتيش لجمع الأسلحة النارية الغير مرخصة في كل الأراضي التشادية، ودعماً لهذه الخطوات لأجل السلم نظمت الدولة مؤتمرين للمحافظين في عامي 1994 و 1996م وأخيراً مؤتمر الولاة في أنجمينا. في عام 2006م، وكذلك دعماً للوحدة عملت الدولة في تطبيق الاتفاقيات الدولية، فقد قامت وزارة الداخلية والأمن عبر المفوضية الوطنية لاستقبال واعادة اللاجئين (CONAR) باستقبال أكثر من 150 ألف لاجئ سوداني وأقيمت لهم المعسكرات في شرق البلاد، وكذلك أكثر من 45 ألف لاجئ من لإفريقيا الوسطى وأقامت لهم معسكرات في جنوب البلاد، واستقبال أكثر من 5ألف لاجئ موزعين في معظم مدن البلاد، كما نظمت عبر هذه اللجنة اقامت النازحين التشاديين في شرق البلاد بتزويدهم بالمياه، والعلاج وتوفير الأمن[1].

ولإرساء مبادئ السلام الممزوج بالعدالة، على حسب متطلبات المؤتمر الوطني قامت الحكومة بتأسيس المحكمة العليا في عام 1998م وتكوين المجلس الأعلى للقضاء في عام 2000م كجهاز لمراقبة وتهذيب القضاء وتعيين القضاء، ومنحت الاستقلالية لبعض المهن التي كانت مرتبطة بالحكومة، كمهنة المحاماة ومسجل العقود وموثقي الوثائق. وكذلك تأسيس 2 محاكم استئناف في أبشة ومندو ومحاكم تجارية في عدة مناطق داخل البلاد. وأيضا انعقاد مؤتمر الأحوال العامة للقضاء في يونيو 2003م.

كما نفذت أحكام رادعة كعقوبة الإعلام في عام 1993م، على بعض من المجرمين في وقت دخلت فيه العاصمة في عمليات نهب واعتداء بالسلاح الناري[2].

ومن المحاولات الجادة للصلح هو انعقاد الطاولة المستديرة في فرانسفيل في دولة القابون وكان هدف هذه الطاولة إيجاد حل شامل لمشكلة البلاد والمعارضة المسلحة، ونذكر أن الرئيس "إدريس ديبي إتنو" قام بنفسه بالتجويل لمقابلة المعارضة، في كل من النيجر وبنين ونيجيريا والقابون، ففي عام 2003م وقعت الحكومة اتفاقية صلح مع الجيش الوطني للمقاومة (ANR) بقيادة العقيد "محمد قرفة"، وفي 14 كانون الأول/ديسمبر2003م توقيع اتفاقية صلح مع الحركة

[1] الترجمة من:

DEBY ITNO, IDRISS 1993-2005: La Paix De La Paix Et De Développement Durable: Faits Et Chiffres-Ministère De La Communication Et de La culture, N'Djamena, P118-119.

[2] الترجمة من:

DEBY ITNO, IDRISS 1993-2005: La Paix De La Paix Et De Développement Durable, référence mentionne avant, P116.

من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (MDJT) بقيادة "آدم توقي أبو"، وأيضاً في 21 تموز/يوليو 2003م مع العقيد "عبد الرحمن بردماي" نائب رئيس مجلس القيادة العسكرية في شمال البلاد[1].

التأثير على الأمن والاستقرار:

في أوائل عام 2005م عقد مؤتمر الأحوال العامة للجيش، حيث دعم قادة الجيش الوطني، ضرورة تكوين جيش وطني يعمل من أجل التنمية ونبذ الخلافات ودعم السلام ، وفي عام 2007م من ضمن المساعي التي تبذلها الحكومة لتحقيق السلام في البلاد وصل إلى العاصمة أنجمينا في يوم 30 تموز/يوليو 2007م الرئيس الأسبق "كوقوني وداي" على رأس وفد رفيع المستوى، كما وقعت الحكومة عدة اتفاقيات سلام مع مجموعة من الجبهات المسلحة في الخارج مع المعارضة الديمقراطية في الداخل بعض من هذه الاتفاقيات نفذت مثل الاتفاقية مع المجلس الثوري الديمقراطي التشادي (CDRT) بقيادة "علي أحمد أغبش" والوفاق الوطني التشادي (CNT) بقيادة الدكتور "حسن صالح القدم الجنيدي" والذي عين أميناً للدولة في الدفاع الوطني. وهناك اتفاقية أدهشت العالم وهي مع القوى المتحدة للتغيير (FUC) بقيادة "محمد نور عبد الكريم" وبعدها عين وزير للدفاع الوطني، وهو الزعيم الذي دخلت قواته العاصمة أنجمينا في 13 نيسان/أبريل 2005م، وأخيراً ابعد عن الحكومة بسبب عملية نزع السلاح التي رفضها جنوده وأدت إلى خلق مشكلة.

كما نذكر اتفاقية سرت في الجماهيرية العربية الليبية بتاريخ 25 تشرين الاول/أكتوبر 2007م برعاية الرئيس الليبي الاسبق، وقعت هذه الاتفاقية أربعة جبهات عسكرية وهي: تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) بقيادة "تيمان إردمي" واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية UFDD/Fondemental بقيادة "عبد الواحد عبود" واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD بقيادة "محمد نوري" والوفاق الوطني التشادي (CNT) والثلاثة جبهات الأولى رفضت هذه الاتفاقية، ومن ناحية أخرى عاد بعض من كبار أعضاء الجبهات الموقعة على اتفاقية سرت إلى أنجمينا منادين بالسلام ورافضين العنف، وطلبوا من بقية التشاديين بالعودة إلى أرض الوطن للتعاون مع الأسرة الكبيرة والمساهمة في البناء والتنمية، ونذكر منهم: "محمد أمين بن بركة" و"كوما منوفي". وأيضاً هناك اتفاق سلام مع مجموعة المعارضة المتواجدة في جمهورية بنين بقيادة "يونس عبيدو"، وأيضاً الحركة من أجل الديمقراطية والتنمية (MDD) بقيادة "إبراهيم مالا"[2].

[1] الترجمة من:

La Progrès (Quotidien): Numéro Spécial Bilan 2003, N'Djamena – Tchad, Page 10

[2] الترجمة من:

La Progrès (Quotidien): Numéro Spécial Bilan, référence mentionne avant, Page 5

أما عن الاتفاق مع مجموعة المعارضة السياسية في الداخل فقد وقعت الحكومة مع منسقية الأحزاب السياسية للدفاع عن الديمقراطية والدستور (CPDC) في يوم 13آب/اغسطس2007م في أنجمينا، برعاية الاتحاد الأوروبي، وذلك بعض تنشيط الديمقراطية ومشاركة الجميع في إقامة انتخابات حرة ونزيهة.

النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

- التحالفات والتكتلات الحزبية في عهد الاستعمار سمة بارزة في نشاط الأحزاب للوصول إلى السلطة، لخدمة المستعمر الفرنسي، ورغم التظاهر بروح التنافس السياسي، إلا أنها موجهة من قصر الإليزيه، عبر عناصر غير تشادية، حاملة للجنسيتين الفرنسية والتشادية.
- منذ أحداث 12 شباط/فبراير 1979م انهارت كل مؤسسات الدولة التشادية، وأصبحت الروح القبلية والإقليمية هي المسيطرة على الحياة السياسية في تشاد.
- إن غالبية الأحزاب التشادية الحالية نشاطها محدود إلا في فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والدستورية.
- إن معظم أعضاء الأحزاب التشادية التي نشأت مؤخراً يسعون إلى المصالح الشخصية من وراء تكوين الأحزاب.
- إن معظم اتفاقيات الصلح التي أبرمت مع الحكومة لم تنفذ بصورة واضحة ودقيقة مما ينعكس سلباً على استمرار الحركات المسلحة في موقفها المعارض واستمرار العنف.
- إن الإنجازات التي تمت في عهد الديمقراطية والحرية هي من جهود بعض الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني التشادي.

التوصيات:

- تشجيع الباحثين في مجال تاريخ تشاد الحديث والتوسع في البحوث العلمية النافعة حتى يتسنى لكل الناس تزويدهم بالمعلومات المهمة عن بلادهم.
- إعادة النظر في برامج الأحزاب السياسية حتى تتضمن برامج هادفة تؤدي إلى توعية وتنمية المجتمع التشادي.
- تعميق ثقافة السلام والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع التشادي.

- إتاحة الفرصة للحوار السياسي الهادف وحمايته من المهاترات والشتائم والمعاداة تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا.
- أغلب الأحزاب السياسية أحزاب ضعيفة في فكرها وفي برامجها وفي توجهاتها، وتحتاج إلى صياغة جديدة في مكوناتها كي تمثل أداة من أدوات التغيير في البلاد لمحاربة القبلية والإقليمية التي امتدت على الأحزاب السياسية التشادية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع:

- كردي شمس، آدم (1992): التضامن والديمقراطية ضرورة حتمية لبناء تشاد، بنغازي، مجلة يونس، منشورات جامعة قار.
- سامورا، محمد 2000م: مساهمة الحوار في دعم السلم، طرابلس: مجلة التواصل (قضايا ثقافية شاملة) – السنة الثالثة – العد العاشر.
- DEBY ITNO, IDRISS 1993-2005: La Paix De La Paix Et De Développement Durable: Faits Et Chiffres-Ministère De La Communication Et de La culture, N'Djamena.
- La Progrès (Quotidien): Numéro Spécial Bilan 2003, N'Djamena – Tchad.
- Le Progrès (Quotidien): Numéro Spécial Du 1 décembre 2002, N'djamena-Tchad.
- Nahassoum Goual 1995: 300 dates d'histoire au Tchad-collection l'histoire – pour tous éditions, CEFOD, Ndjamena.
- Rober Cornevin (1973): l'Afrique noire de 1919 à nos jour-passe, universitaires de France.
- Tchad et culture: n° 150-35 Emme année, Mai 1996 imprimerie IDT – N'djamena Tchad.